هيئة أسواق المال تعدل 14 مادة وتضيف مادتين لضوابط استثمار الصناديق

ذكر بيان صادر عن هيئة أسواق المال انه انطلاقا من مسؤولياتها، والتزاما بقرار مجلس مفوضي الهيئة بتاريخ 18 يوليو 2011 والذي التزم به بدراسة تركز نسب الاستثمار في الصناديق في ضوء ظروف السوق الكويتية وملاحظات الجهات ذات العلاقة، يعلن مجلس المفوضين اعتماده لنتائج الدراسة التي أعدها الفريق المكلف بدراسة الفصل الثامن من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 والخاص بأحكام الاستثمار الجماعي، وبشكل خاص ما تعلق بالصناديق الاستثمارية التي انتهت الى تعديل جملة من مواد الفصل الثامن (14 مادة) وإضافة مادتين جديدتين. وقد تم تعديل نص المادة 347 ليشمل ضوابط يقررها مجلس المفوضين لكل نوع من أنواع الصناديق، فأصبح نصها «تضع الهيئة ضوابط الاستثمار لكل نوع من أنواع الصناديق بقرار يصدر من مجلس مفوضي الهيئة». وبناء عليه فقد أصدر مجلس المفوضين قراره امس بتعديل الفصل الثامن من اللائحة التنفيذية على ان ينشر في عدد قادم من الجريدة الرسمية. ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية على ان تسوي الصناديق أوضاعها وفق هذه القواعد قبل تاريخ 30 يونيو 2012. كما أصدر المجلس قراره بشأن ضوابط الاستثمار بصناديق الاستثمار في الأوراق المالية، على ان يصدر المجلس قرارات لاحقة لأنواع الصناديق الأخرى لاحقا. ويهيب مجلس المفوضين بالأشخاص المرخص لهم أصحاب العلاقة الى العمل على الالتزام بهذه القواعد وتسوية أوضاعهم خلال المهلة التي تنتهي في 30 يونيو 2012، آملا تعاون الجميع فيما يخدم الاقتصاد الوطني.

«ضوابط الاستثمار في الأوراق المالية»

● **مادة 1:** يجب على صندوق الاستثمار الذي يستثمر في مجال الأوراق المالية، الالتزام بالقواعد التالية:

1. عدم تملك نسبة تزيد على 10٪ من الأوراق المالية لمصدر واحد.
2. عدم تجاوز استثمارات صندوق الاستثمار في أوراق مالية صادرة عن مصدر واحد نسبة 10٪ من صافي قيمة أصول صندوق الاستثمار.
3. عدم الاقتراض او الدخول في عمليات يترتب عليها التزامات مدينة بأكثر من 10٪ من صافي قيمة أصول صندوق الاستثمار.
4. يجوز لصندوق الاستثمار ان يستثمر ما نسبته 15٪ كحد أقصى من صافي قيمة أصوله في اي صكوك او سندات صادرة عن حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية او بضمانتها، وبما لا يخالف النظام الأساسي للصندوق.
5. دون الإخلال بالبند 1 أعلاه، يجوز لصندوق الاستثمار ان يستثمر ما نسبته 15٪ كحد أقصى من صافي قيمة أصوله في صندوق استثمار آخر، وبما لا يخالف النظام الأساسي للصندوق.
6. يجوز لصندوق الاستثمار الذي يهدف نظامه الأساسي الى الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ان يستثمر أكثر من 10٪ من صافي قيمة أصوله في أسهم اي شركة مدرجة على ألا يتجاوز ذلك نسبة القيمة السوقية للشركة الى إجمالي القيمة السوقية للسوق ككل.
4. يجوز لصندوق الاستثمار الذي يهدف نظامه الأساسي الى الاستثمار في مجال او قطاع معين من الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية استثمار اكثر من 10٪ من صافي قيمة اصول الصندوق في أسهم اي شركة تعمل في ذلك المجال او القطاع على ألا يتجاوز ذلك نسبة القيمة السوقية للشركة الى إجمالي القيمة السوقية للسوق ككل.
9. يجب على صندوق الاستثمار الذي يتبع مؤشرا معلنا ان يستثمر صافي قيمة أصوله في جميع الشركات المكونة لذلك المؤشر وبحسب الوزن النسبي الذي تمثله كل شركة فيه.
10. على مدير الصندوق الذي يتبع مؤشرا خاصا به ان يقوم باعتماد وتوثيق المؤشر المتبع من قبل مستشار الاستثمار على ان يجدد اعتماد هذا المؤشر بشكل ربع سنوي، وتخطر به الهيئة.

● **مادة 2:** على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، وذلك اعتبارا من تاريخ صدوره وتلغى جميع القرارات التي تتعارض معه.

الفصل الثامن

● **مادة "294"**: يتخذ صندوق الاستثمار احد الشكلين التاليين:

1. صندوق الاستثمار المفتوح، وهو صندوق ذو رأسمال متغير يزيد رأسماله باصدار وحدات استثمارية جديدة او ينخفض باسترداد بعض وحداته خلال الفترة المحددة في نظامه الاساسي.
2. صندوق الاستثمار المغلق وهو صندوق ذو رأسمال ثابت، ولا يجوز استرداد وحداته الاستثمارية الا في نهاية مدة صندوق الاستثمار ويجوز زيادة رأسماله وفقا لما يقرره نظامه الاساسي ويجوز ادراج وحداته في البورصة.

وللصندوق بحسب طبيعة نشاطه ان يتبع احد الانواع التالية:

أ- صندوق الاستثمار في الاوراق المالية.
ب- صندوق الاستثمار العقاري.
ج- الصندوق النقدي.
د- صندوق ادوات الدين.
هـ - صندوق الملكية الخاصة.
و - الصندوق القابض.

أو اي نوع آخر توافق عليه الهيئة.

● **مادة "295"**: يقسم رأسمال صندوق الاستثمار الى وحدات متساوية القيمة وتقتصر مسؤولية المستثمرين في الصندوق على قيمة مساهماتهم ويتم تسديد قيمة الوحدات عند الاكتتاب فيها، فيما عدا صناديق الاستثمار العقاري وصناديق الملكية الخاصة فيجوز الترخيص لها بتسديد قيمة الاكتتاب على دفعات وفقا للنظام الاساسي للصندوق، ولا يجوز ان يقل رأسمال الصندوق عن خمسة ملايين دينار او ما يعادلها بالعملات الاخرى.

● **مادة "300"**

1. تدرس الهيئة طلب تأسيس صندوق الاستثمار وتصدر قرارها بشأنه خلال ثلاثين يوما من تاريخ استكمال الأوراق والبيانات المطلوبة وللهيئة ان تضمن القرار الصادر بالموافقة أي شروط او قيود تراها.
2. يجب ألا تقل نسبة مشاركة مدير الصندوق عن 5٪ من رأسمال الصندوق ولا يجوز ان يتصرف في النسبة المكتتب بها طالما بقي الصندوق قائما وتحفظ الشهادات الخاصة بهذه النسبة لدى امين الحفظ.

● **مادة "301"**: يجب على مقدم طلب تأسيس صندوق الاستثمار استكمال الحد الادنى لرأسمال الصندوق واصدار وحدات الملكية خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اصدار الترخيص واذا انتهت هذه الفترة دون تغطية الحد الادنى جاز لمدير الصندوق ان يطلب من الهيئة مهلة مماثلة وللهيئة ان تدرس الطلب وتبت فيه خلال عشرة ايام عمل.

● **مادة "306"**: يجب ان يتضمن النظام الاساسي لصندوق الاستثمار المعلومات الضرورية التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قرار سليم ومدروس بخصوص الاستثمار المقترح، وان يستوفي البيانات التالية كحد أدنى:

- شكل ونوع الصندوق.
- اسم الصندوق.
- اسم مدير الصندوق وعنوانه.
- مراقب استثمار وامين حفظ الصندوق.
- مدة الصندوق.
- رأسمال الصندوق ونظام سداده.
- عملة الصندوق.
- احكام جمعية حملة الوحدات.
- تشكيل ونظام مجلس ادارة الصندوق.
- اهداف الصندوق الاستثمارية.
- طريقة تحويل او اصدار واسترداد وحدات الصندوق.
- الفترات الزمنية للاسترداد (ان وجدت).
- حالات حل وتصفية الصندوق.
- بداية السنة المالية للصندوق ونهايتها.
- مكتب الرقابة الشرعية بالنسبة للصناديق المرخص لها بالعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية.
- اساليب ومخاطر الاستثمار.
- آلية احتساب صافي قيمة الوحدة.
- بيان يفيد بأن مدير الصندوق مرخص له من الهيئة.
- اي بيانات اخرى تطلبها الهيئة.

ويجب ان يكون النظام الاساسي لصندوق الاستثمار مكتوبا باللغة العربية وان يتم توفيره دون مقابل عند طلبه.

● **مادة "308"**: يجب ان تتضمن نشرة الاصدار جميع المعلومات الضرورية لتمكين المستثمر من تقويم صندوق الاستثمار وادارته وفرصه المتوقعة وان تتضمن نبذة عن مدير الصندوق ومراقب الاستثمار وامين الحفظ ونسبة عمولة البيع ومعلومات كافية عن اي التزامات او حقوق او مزايا وذلك وفقا للنموذج الذي تعتمده الهيئة.

● **مادة "311"**: للهيئة ان تلغي اذن التسويق لصندوق استثمار مؤسس في خارج الكويت في اي من الاحوال التالية:

1. اذا تبين انه لم يتم الوفاء بأي من الشروط الخاصة بمنح الاذن.
2. اذا كان في ذلك حماية لمصلحة المستثمرين المحليين.
3. اذا خالف مدير الصندوق او مراقب الاستثمار او امين الحفظ ايا من احكام القانون رقم 2010/7 وهذه اللائحة او قدم للهيئة معلومات غير صحيحة او غير دقيقة او مضللة.

● **مادة "312"**: يلتزم مدير صندوق الاستثمار بما يأتي:

1. ادارة اصول صندوق الاستثمار بما يحقق اهدافه الاستثمارية المحددة في نظامه الاساسي.
2. اتخاذ جميع القرارات الاستثمارية وغيرها من القرارات بما يحقق مصلحة صندوق الاستثمار وحملة الوحدات.
3. تسجيل عمليات الشراء والبيع التي تتم لصالح صندوق الاستثمار بشكل دقيق وفقا لتسلسلها الزمني وتوقيتها
4. تمثيل صندوق الاستثمار في علاقته بالغير وامام القضاء ويكون له حق التوقيع عنه.
5. توفير نظام محاسبي لقياس الاحداث والتعاملات المالية للصندوق والتأكد من توافر مسار مراجعة كاف للتعاملات التي تم ادخالها بالنظام.
6. التأكد من وجود نظام كاف لتسوية التعاملات التي تم ادخالها بالنظام المحاسبي مع الحسابات النقدية والأوراق المالية المفتوحة باسم صندوق الاستثمار لدى امين الحفظ.
7. توفير السيولة الكافية للصندوق للوفاء بأي التزامات قد تترتب عليه.
8. عدم تعريض صندوق الاستثمار لأي مخاطر استثمارية غير ضرورية في ضوء النظام الأساسي للصندوق.
9. توفير جميع المعلومات اللازمة عن الصندوق لجميع أعضاء مجلس إدارة الصندوق من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم بكفاءة.
10. إشعار الهيئة فورا بأي تطور في أعمال الصندوق يمكن أن يعرض مصالح حملة الوحدات للخطر.

● **مادة 320 مكرر:** يجب على مراقب الاستثمار الالتزام بالأمور التالية:

1. التأكد من أن إدارة واستثمار أصول الصندوق تتم طبقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وقرارات ونظم وتعليمات هيئة أسواق المال المنظمة لذلك، وتستثمر في حدود الأساليب والسياسات المحددة في النظام الأساسي للصندوق وقرارات وتعليمات مجلس ادارة الصندوق.
2. إخطار الهيئة ومجلس إدارة الصندوق بأي مخالفات تقع من مدير الصندوق.
3. أن يقوم بتقويم حصص أو وحدات الاستثمار بالطريقة وفي المواعيد المحددة لذلك في النظام الأساسي للصندوق.

● **مادة 339 مكرر:** يجب على أمين الحفظ الالتزام بالأمور التالية:

1. الاحتفاظ بأموال وأصول الصندوق في حسابات منفصلة ومستقلة عن حساباته او حسابات الغير، وان يبذل في ذلك عناية الشخص الحريص.
2. استلام وحفظ وإيداع الارباح النقدية واي توزيعات اخرى ناشئة عن نشاط الصندوق.
3. اخطار مدير الصندوق بأي عروض او حقوق مترتبة على اصول الصندوق وارسال اي اخطارات يتسلمها وفي المدة المقررة لذلك.
4. تنفيذ تعليمات مدير الصندوق الخاصة بنطاق عمل امين الحفظ.

● **مادة 346:** يجب على صندوق الاستثمار ان يستثمر ما لا يقل عن 75٪ من صافي قيمة اصوله في تحقيق اهدافه الاستثمارية الأساسية.

● **مادة 347:** تضع الهيئة ضوابط الاستثمار لكل نوع من انواع الصناديق بقرار يصدر من مجلس مفوضي الهيئة.

● مادة 348: تضع الهيئة ضوابط وحدودا خاصة بالاقتراض لكل نوع من انواع الصناديق.

● **مادة 350:** يجب على مدير صندوق الاستثمار ان يقدم للهيئة القوائم المالية السنوية المدققة لصندوق الاستثمار، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوم عمل من نهاية السنة المالية للصندوق.

● **مادة 356:** على مدير صندوق الاستثمار ومراقب الاستثمار وامين الحفظ تقديم جميع المعلومات والمستندات والبيانات التي تطلبها الهيئة خلال المدة التي تحددها، وللهيئة فحص ومراجعة حسابات وسجلات صندوق الاستثمار، واخذ البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء عمليات التدقيق والتفتيش.

● **مادة 360:** على الهيئة ان تخطر مدير الصندوق او مراقب الاستثمار او امين الحفظ كتابة بعزمها على إلغاء ترخيص الصندوق والأسباب التي دعتها لذلك، وعلى مدير الصندوق او مراقب الاستثمار او امين الحفظ ان يقدم تعهدات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره تقبل بها الهيئة لتلافي الغاء ترخيص الصندوق.

تقرير البورصة اليومي

نشاط محموم على الأسهم الرخيصة يدفع السيولة لأعلى مستوى منذ سبتمبر الماضي

استهل سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع على ارتفاع مؤشريه في ظل الزخم الكبير الذي تحظى به الأسهم الرخيصة في الوقت الراهن.

ويأتي هذا الارتفاع في ظل غياب أي تحركات من قبل الحكومة لدعم الشركات المتعثرة وزيادة المخصصات من قبل البنوك لمواجهة انخفاض قيم رهونات الأسهم لديها لذلك فان الارتفاع المتواصل والملحوظ لمعظم الشركات الرخيصة يعود الى تحرك الشركات لرفع قيم أصولها لتخفيف حدة ضغوط البنوك والحد من عزمها بيع ما لديها من أسهم مرهونة ودفع الشركات للدخول في مشاكل مع البنوك لسداد ديونها بالإضافة الى عمليات المضاربة الملحوظة من قبل كبار المضاربين وبعض المحافظ المالية للاستفادة من الزخم القوي للسوق.

ومتوقع أن يستمر النشاط على هذه الأسهم خلال الجلسات المقبلة لمواصلة رفع قيم الأصول خاصة ان أسهم تابعة لمجموعة مثل المدينة نجحت في رفع قيم أسهمها بشكل لافت خلال المرحلة الماضية.

وكان السوق بدأ تعاملاته على مواصلة الارتفاع الذي أنهى به تعاملات الأسبوع الماضي وذلك باستمرار النشاط القوي للأسهم الرخيصة خاصة أسهم مجموعتي «المدينة» و«ايفا» والشركات التابعة لها فضلا عن أسهم أخرى مثل تمويل الخليج الذي واصل ارتفاعاته بالحد الأعلى للجلسة الثانية على التوالي واسهم أخرى كأبيار وصفاة للطاقة وهو ما كان له أكبر الأثر في ارتفاع المؤشر العام للسوق ليتخطى مستوى 5900 نقطة، كما أدى هذا النشاط إلى قفزة على مستوى السيولة لم يشهدها السوق منذ جلسة 13 سبتمبر الماضي والتي بلغت فيها القيمة الإجمالية 47,3 مليون دينار.

وقد ارتفع المؤشر العام للبورصة بواقع 40,3 نقطة ليغلق عند مستوى 5904,3 نقاط بارتفاع نسبته 0,69٪ مقارنة مع جلسة نهاية الأسبوع الماضي وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 0,66 نقطة ليغلق عند مستوى 404,03 نقاط بارتفاع نسبته 0,16٪ مقارنة مع الجلسة الأخيرة.

وبلغ أجمالي الأسهم المتداولة 572,3 مليون سهم نفذت من خلال 6986 صفقة قيمتها 47,6 مليون دينار وشهدت متغيرات السوق ارتفاعا في الأداء حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة 36,1٪ وارتفعت الصفقات بنسبة 35,9٪ وارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 44,4٪ وتصدر قطاع الاستثمار النشاط من حيث القيمة إذ تم تداول 179,1 مليون سهم نفذت من خلال 2306 صفقات قيمتها 13,7 مليون دينار وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة إذ تم تداول 150,6 مليون سهم نفذت من خلال 1942 صفقة قيمتها 13,2 مليون دينار.

وسجل قطاع البنوك تراجعا محدودا في جلسة أمس بعد أداء اتسم بالتذبذب ولوحظ استمرار ضعف كميات التداول على أسهم القطاع البنكي وهو ما يظهر من خلال نسبة استحواذ القطاع على 5,5٪ من إجمالي القيمة رغم ارتفاعها بشكل كبير في جلسة أمس وكان سهم بيتك الأكثر تداولا من خلال 1,2 مليون سهم وسجل تراجعا بمقدار 20 فلسا، أما سهم المتحد فارتفع بواقع 10 فلوس واستقرت باقي أسهم القطاع عند مستويات اغلاقاتها السابقة.

استمر قطاع الشركات الاستثمارية في قيادته للسوق من خلال النشاط الكبير لعدد من الأسهم الرخيصة المدرجة ضمن القطاع وشهدت أسهم ايفا والصفاة والمدينة تداولات قوية واستمرارا للارتفاع في القيم السعرية.

نشاط واضح شهده قطاع الشركات العقارية لعدد من أسهم القطاع، خاصة الأسهم التابعة لمجموعة ايفا مثل عقارات الكويت والمنتجعات، فضلا عن سهم أبيار الذي شهد نشاطا كبيرا أمس وارتفع بالحد الأعلى.

شهد قطاع الشركات الصناعية نشاطا لعدد من أسهمه خاصة سهم بوبيان للبتروكيماويات الذي شهد ارتفاعا بمقدار 10 فلوس بعد تداول 2,9 مليون سهم وتعرض سهم الصناعات لعمليات بيع واضحة وواصل تراجعه بمقدار فلسين بعد تداول 8,8 ملايين سهم.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

40.3
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,69٪ وارتفاع المؤشر الوزني 0,66 نقطة بنسبة 0,16٪.

572.3
مليون سهم تم تداولها بقيمة 47,6 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها 31,3٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم هيتس على 9,8٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

6
قطاعات سجلت مؤشراتها ارتفاعات متفاوتة في جلسة امس تصدرها قطاع غير الكويتي بواقع 104,6 نقاط تلاه قطاع الخدمات بواقع 98,4 نقطة.

تجار: انفجار فقاعة الذهب لم يحن وسعره مرشح للصعود

العربية: استبعد تجار وخبراء أن يكون الانخفاض الأخير الذي لحق بأسعار الذهب انهيارا، واصفين ما يحدث بأنه مجرد تصحيح سعري، متوقعين أن تتجه الأسعار إلى الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة القادمة.

من جانبه، أكد أستاذ الاقتصاد د.كمال الوديع أن الذهب دخل منذ عام في موجات مختلفة بين الارتفاع والانخفاض، وسجل خلالها أرقاما تاريخية لم يبلغها من قبل، كما شهد انخفاضا في جلسة واحدة بلغ 130 دولارا، وهو ما لم يشهده من قبل، وهو ما تسبب في تضارب القراءات حول سعره.

وقال الوديع في تصريحات نشرتها صحيفة «الحياة» إن الكثيرين يرون أن هذا تصحيح طبيعي، بسبب الارتفاعات الشديدة التي حدثت في شهر أغسطس الماضي، إذ لم تكن تلك الارتفاعات مبررة، وإنما جاءت نتيجة حالة فزع أكثر منها، نتيجة وقائع اقتصادية حقيقية، بيد أن هذا التصحيح يمكن أن يستمر فترة بسيطة، وإذا ساءت الأحوال الاقتصادية أكثر يعود للارتفاع.

نفط الخليج سيشعل حرباً اقتصادية بين أميركا والصين

على إثر زيارة رئيس الوزراء الصيني لعدد من دول الخليج من بينها الإمارات، أعلن البنك المركزي الصيني عن توقيع الصين والإمارات اتفاق مقايضة للعملات بما قيمته 35 مليار يوان، حيث تدور تخمينات حول استبدال الدولار باليوان في المبادلات النفطية بين البلدين.

لم تكن حرب العملات يوما أكثر احتداما مما هي عليه اليوم. وقد صار من نافل القول الإشارة إلى أن الصراع حول النفوذ المالي بين الولايات المتحدة الأميركية والصين يقع في قلب المعركة الهادفة إلى توسيع مناطق النفوذ إلى أقصى تخومها.

وقد تناقلت بعض وسائل الإعلام أخبارا غير مؤكدة عن اتفاق تم توقعيه بين الصين والإمارات يقضي باستبدال الدولار باليوان في المعاملات النفطية بين البلدين. المسؤولون في دولة الإمارات، من وزارة الطاقة ووزارة التجارة الخارجية والمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، جميعهم صرحوا لـ «إيلاف» بأنه «لا علم لهم بالخبر وبالتالي لا يمكنهم إثباته أو نفيه».

«زين» ترسخ رسالتها في دعم المشاريع الصغيرة

لقطة جماعية تضم مسؤولي «زين» مع أصحاب مشاريع التطبيقات التي رعتها الشركة

أعلنت شركة زين عن رعايتها لمجموعة من التطبيقات الخاصة لسلسلة من المشاريع الوطنية الطموحة، وذلك تشجيعا منها لإبداعات وابتكارات العقول الوطنية الشابة.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أنها بادرت إلى دعم هذه التطبيقات لقناعتها بأهمية دعم ومؤازرة الأفكار الشابة التي لديها حماس وشغف العمل، مبينة أن لديها قناعة تامة بأن الجيل الحالي من الشباب بحاجة إلى المزيد من الدعم لتوفير الأرض الخصبة للإبداع.

وأوضحت أنها وفرت مجموعة كبيرة من برامجها الاجتماعية لفئة الشباب الطامحين في دخول مجال الأعمال في بداية حياتهم العملية، مبينة أنها كواحدة من المؤسسات العريقة في الاقتصاد الكويتي تهتم كثيرا بهذا الجانب جيدا. وأضافت أنها تبحث باستمرار عن كل ما يسهم في دفع عجلة التقدم والتنمية، وفي هذا الإطار ستعمل على تعزيز المزيد من الروابط مع جميع فئات وجهات المجتمع، وذلك من خلال سن مجموعة جديدة من البرامج التي تخدم بصورة أوسع المشاريع والأنشطة».

الجدير بالذكر أن مجموعة التطبيقات التي شملتها رعاية الشركة في هذه المرحلة، هي التطبيقات الخاصة بمشروع تطبيق طلبات. كوم، ومشروع يبيله، بالاضافة إلى مشروع آي كوت.

من جهته، اكد محمد جعفر من «طلبات.كوم» ان دعم ورعاية زين لتطبيق طلبات أعطى فرصة كبيرة ليكون لـ «طلبات» انتشار أوسع في الكويت وخارجها. وبين أن موقع «طلبات» يمتاز بمجموعة من الخصائص المميزة، فهو بخلاف طرحه على الآب ستور، فهو يتواجد على مواقع الموبايل ليستفيد منها مستخدميو أجهزة البلاك بيري وغيرها من الهواتف الذكية، مشيرا الى إن عدد الذين قاموا بتحميل التطبيق إلى الآن تعدى 65 ألف مستخدم. من جانبه، قال عبدالرضا السيد من مشروع «يبيله» ان التطبيق الخاص بمشروع يبيله هو وسيلة كاملة وشاملة لعدد كبير من الخدمات، حيث تعتبر خدمة يبيله المجانية دليلا يوميا لأفضل العروض والتنزيلات في الكويت، مشيرا إن عدد الذين قاموا بتحميل التطبيق إلى الآن تعدى 190 ألف مستخدم.

المضف: «مؤسسة البترول» سباقة في تنفيذ خطط التسويق الإستراتيجية

ناصر المضف

في خطوة غير مسبوقة في بناء علاقات مؤسسة البترول الكويتية مع عملائها وزبائنها حول العالم وتزامنا مع مؤتمر الكويت للنفط والغاز، وجه قطاع التسويق العالمي دعوة لرؤساء وقيادات كبرى الشركات العاملة في مجال النفط في كل من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واليابان وكوريا وتايوان والصين وسنغافورة وتايلند واندونيسيا والهند وباكستان وغيرها من الدول المستوردة للنفط، لزيارة الكويت والمشاركة في دورة الغولف التي أعدتها المؤسسة خصيصا لعملائها وزبائنها.

وبهذه المناسبة، قال العضو المنتدب لقطاع التسويق العالمي ناصر بدر المضف «انطلاقا من رؤية المؤسسة المستقبلية والهادفة إلى تعزيز مكانتها العالمية، ومن باب حرصها على تقوية العلاقات الكويتية الاقتصادية مع شركات البترول العالمية، قامت المؤسسة بتوجيه دعوة لعملائها وزبائنها للمشاركة في الملتقى الأول الذي ستقيمه المؤسسة في الفترة من 15 الى 16 الجاري، والذي يتضمن مجموعة من الأنشطة الاجتماعية والرياضية وفي مقدمتها دورة للعبة الغولف».

وأشار المضف إلى أن فكرة اقامة هذا الملتقى الكبير نبعت من حرص المؤسسة على تدعيم علاقاتها مع العملاء، وتعزيز العلاقات الإستراتيجية مع أصحاب القرار في اسواق النفط العالمية، ولإظهار الوجه الحضاري الحقيقي الكويت التي كانت ومازالت سباقة في بناء الجسور بينها وبين دول العالم.

حي اقتصادي يقرب مكة من لقب عاصمة المصرفية الإسلامية

أعلن أمين مدينة مكة المكرمة في السعودية أن العاصمة المقدسة ستكون قريبا عاصمة للمصرفية الإسلامية من خلال الحي الاقتصادي المزمع إنشاؤه داخل مشروع بوابة مكة التطويرية. ووفقا لصحيفة «الشرق» السعودية امس، قال د.أسامة البار إن «الحي سيكون مركزا لأكبر تجمع للبنوك والمصارف الإسلامية، وما يرتبط بها، مما يتيح لأم القرى تقلد لقب عاصمة الصيرفة للعالم الإسلامي، ويضمن لها التفوق على تجربة كوالالمبور في احتضان المصارف الإسلامية على الرغم من أنها تجربة حديثة النشأة». وأكد «البار» أن مشروع بوابة مكة سيحوي جامعة جديدة لأبناء مكة، إضافة إلى مدينة طبية جديدة، تحمل مسمى الملك عبدالله، تزيد مساحتها الإجمالية على 4 ملايين متر مربع، إضافة إلى مركز للمعارض الإسلامية وغير ذلك من الاستخدامات المختلفة».

وذكر «البار» أن الكلفة الإجمالية لمشروع بوابة مكة التطويرية تقدر بمبلغ 10 مليارات ريال.

توقيع اتفاقية إعادة تمويل بين «موبايلي» وسبعة مصارف

السعودية ـ يو.بي.آي: أتمت شركة اتحاد اتصالات «موبايلي» السعودية عقد اتفاقية إعادة تمويل بقيمة 10 مليارات ريال مع سبعة مصارف محلية.

وقالت الشركة في بيان امس ان المصارف المعنية هي: مجموعة سامبا المالية والبنك السعودي الفرنسي والبنك الأهلي التجاري وبنك الرياض والبنك السعودي البريطاني (ساب) ومصرف الراجحي والبنك السعودي الهولندي.